الحالة المالية في العام الماضي

مرَّ على القطر المصري عام من أكثر الاعوام يسرًا زاد فيهِ ثمن صادراتهِ على ثمن وارداتهِ زيادة تكفي لايفاء ربا دين الحكومة والاهالي وتزيد ولو لم يظهر ذلك في تقرير الجمارك المصرية

فقد بلغ ثمن الصادرات المصرية حسب تقدير الجمارك ٢٤٨٧٧٣٨٠ اي نحو ٢٥ مليونًا من الجنيهات فزادت عما كانت عليهِ في العام الذي قبلهُ اربعة ملايين ونصف مليون ويضاف الى ثمن الصادرات المشرة في المئة التي تطرحها مصلحة الجمارك عمدًا من ثمن الصادر فيصير ٢٧ مليونًا ونصف مليون من الجنيهات . ويظهر باقل نظر في ثمن القطن ان الثمن الذي وضع لهُ في تقدير الجمارك كان نحو ٣٠٠ غرش القنطار مع ان ثمنهُ كان في اكتوبر ونوفمبر ودسمبر اربع مئة غرش فاذا فرضنا ان ثمنهُ خُفض عشرين في المئة فقط وجب ان نضيف الى ثمن الصادرات عشرة اخرى في المئة من ثمن القطن اي مليونين من الجنيهات لان ثمن القطن الذي صدر في العام الماضي بلغ عشرين مليونًا و٢٩٠ الف جنيه فتصير قيمة كل الصادرات ٢٩ مليونًا ونصف مليون من الجنيهات . أضف الى ذلك مليون جنيه ينفقها السيَّاح في هذا القطر فوق ما ينفقهُ ابناؤهُ في الخارج ومليونًا آخر مما ينفقهُ في جيش الاحتلال من الاموال الانكليزيَّة وما تنفقهُ شركة كنال السويس والبواخر التي تدخل القطر المصري فجملة ما طلب للقطر المصري في العام الماضي ثمن حاصلاتهِ التي صدرت منهُ وما انفقهُ الاجانب فيهِ من الاموال التي اتوا بها من الخارج ٣١ مليونًا ونصف مليون من الجنيهات وتبقى مبالغ اخرى أُنفقت فيهِ او دخلت اليهِ من ريع املاك النزلاء الخارجيَّة ومن ريع الاسهم والسندات التي في يد ابنائهِ ولكن لتعذُّر معرفة هذهِ المبالغ ولو لتقديرها وكذلك لتعذُّر معرفة ما ربحهُ سكان القطر من البورصات الخارجيَّة كما لتعذُّر معرفة ما خسروهُ فيها ولا بدَّ من الاغضاء عن ذلك كلهِ ولو كان الاغضاء عنهُ يوقع خللاً في حساب القطر

هذا من حيث الاموال التي طُلبت لهذا القطر في العام الماضي سواء كانت ثمن صادراتهِ او مما انفق فيهِ من الاموال الاجنبيَّة وسواء أُرسلت اليهِ نقودًا او اوفى بها ثمن البضائع التي وردت اليهِ وربا ديونهِ

ننظر الآن في الاموال التي طُلبت منهُ في العام الماضي وهي اولاً ثمن وارداتهِ كلها وقد

بلغ ثمن الواردات في تقرير الجمارك ٢٤ مليوناً و١٠٧٩٥ جنيهاً فزادت عما كانت عليه في العام الذي قبلهُ نحو مليونين ونصف من الجنيهات . ولا نظن ان قيمة الواردات اكثر من ذلك لان ادارة الجمارك تدقق اشد التدقيق وتطلع على دفاتر التجار وتأخذ رسم الجمرك على ثمن البضائع واجرة شحنها ايضاً . فهذا المبلغ وهو ٢٤ مليوناً من الجنيهات يعادل كل ما دفعهُ القطر المصري ثمن البضائع التي وردت اليه في العام الماضي من كل الاصناف . ودفع القطر المصري ايضاً في العام الماضي ربا دين الحكومة وربا دين الاهالي المستدان من اوربا وويركو مصر ولا يقل مجموع هذه المبالغ عن ستة ملايين من الجنيهات فكل ما طلب من القطر المصري في العام الماضي ثمن وارداته وربا ديونه ٣٠ مليوناً من الجنيهات فصار حسابهُ هكذا بالتقريب

الذي طُلب لهُ

ثمن صادراته	٢٥ مليوناً
يضاف اليها ١٠ في المئة تطرحها الجمارك اي	٢ ½ مليون
ويضاف ايضاً على ثمن القطن	٢ "
وما انفقهُ السياح	١ "
وما انفقهُ جيش الاحتلال وشركة كنال السويس والسفن الخ	١ "
والجملة	٣١ ½ مليون

الذي طُلب منهُ

ثمن الواردات	٢٤ مليوناً
ربا دين الحكومة والاهالي	٦ ملايين
والجملة	٣٠

فزاد ما طلب للقطر المصري عما طلب منهُ في العام الماضي مليوناً ونصف مليون من الجنيهات

وقد يقول قائل ان الفلاح المصري مديون للتجار والمرابين بمبالغ كبيرة فوق ما هو مديون به للبنوك فاضطر ان يوفيهم جانباً كبيراً من دخله . وهذا صحيح ولكن التاجر والمرابي من سكان القطر وبحثنا الآن ليس في ما ربحهُ زيد وخسرهُ عمر ولا في ما خرج من صندوق هذا ودخل صندوق ذاك بل في ما ربحهُ القطر المصري كلهُ او خسرهُ في معاملتهِ مع الخارج وخلاصة هذه المعاملة ان السنة الماضية ربحت ربحاً للقطر المصري نحو مليون ونصف من الجنيهات وليس هذا كل الربح الذي ربحهُ القطر المصري بل ربح ايضاً ربحاً آخر من ثلاث جهات

الواحدة ان جانباً غير قليل من ثمن الواردات هو ثمن آلات وادوات ومواد لم تستهلك في القطر المصري بل هي باقية فيهِ كرأس مال لهُ فهي من قبيل زيادة ثروتهِ ومن هذا القبيل المواد التالية مع اثمانها

١٣١٨٥٧٠ خشب البناء

٠٤٦٤٠٨٣ الاخشاب الخشبية

٠٢٥٦٧٦٤ الرخام والحجارة والسمنت الخ

٣٨٦٨٧٤٧ المعادن والآلات والادوات المعدنية على انواعها

٥٩٠٨١٦٤

اي ان القطر المصري دفع نحو ستة ملايين من الجنيهات ثمن مواد باقية فيهِ وبعضها ربع كبير لانهُ يدخل فيها وابورات الري المختلفة وآلات الحراثة وما اشبه

هذا هو الربح الاول . والربح الثاني ان جانباً من النفقات التي انفقت في العام الماضي انفق على احياء الارض الموات فأتي بآلات بخارية كثيرة لتقصيب الاراضي البور وجعلها ارضاً زراعية وبسقن بخارية وقاطرات بخارية وقضبان سكك الحديد وكلها مما يقلل نفقات النقل ويزيد المكاسب

والثالث ان جانباً كبيراً من دين الاهالي هو ثمن اطيان يزيد ريعها سنة فسنة او تعمل بهِ اعمال تزيد الريع وقس على ذلك جانباً من الاموال التي تنفقها الحكومة على تحويل الاطيان في الوجه القبلي الى الري الصيفي بدلاً من ايفاء دينها بها

فيتضح مما تقدّم ان الاموال التي طلبت من القطر المصري في العام الماضي لم تخرج منهُ حقيقةً وفقدها لا تزيد على ٢٤ مليوناً من الجنيهات وان بعض هذه الاموال أُنفق في سبل منها ربح للقطر فكأنهُ من رأس المال . وقد تقدّم ان الاموال التي طلبت للقطر المصري في العام الماضي بلغت ٣١ مليوناً من الجنيهات فكأنهُ خرج من السنة الماضية وارثُ ربح لا يقلُّ عن سبعة ملايين من الجنيهات زادت بها ثروتهُ فوق ما زادتهُ باحياء الاراضي البور وتحويل الاطيان في الوجه القبلي الى الري الصيفي

اما الضيقة المالية الحاضرة فسببها الاكبر ان اصحاب الاطيان والاملاك اضطروا يوفوا القسط السنوي المطلوب منهم فوق ربا دينهم وهذا القسط يبلغ نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات فاستغرق كل النقود التي فاضت لهم وزاد عليها